# مشروعات الإصلاح

## يجب أن تنبع من البيئة وتعتمد على الإحصاء والتجربة

بقلم الأستاذ سيد قطب

كثيرا ما أقرأ بحوثا وآراء فى الإصلاح الإجتماعى تتناولها الصحف والمجلات ، ليس فيها من الصفات المصرية إلا الخطوط العربية . أما ما عداها فشىء أجنبى بحت عن البيئة المصرية ، وكأن هذه الأنماط الغريبة ثياب تفكرية ترتديها هذه البحوث والآراء !

وفى يقينى أن هذا الجهد ضائع ، فمشروعاتنا الإصلاحية يجب أن تنبع من بيئتنا الخاصة بعد دراستها دراسة واعية ، وبعد تجارب حقيقية تبين مدى استعداد المجتمع المصرى لقبول هذه المشروعات ، ومقدار الوسائل العملية التى يملكها للتنفيذ .

فنجاح مشروع معين فى بلد من البلاد ، لا يعنى صلاحيته للتنفيذ فى كل بلد آخر ، ولا سيما المشروعات الاجتماعية المعقدة ، التى تتأثر بمؤثرات شتى ، بعضها موغل فى شعاب التاريخ ، وبعضها حاضر بين يدى هذا الجيل ، كما أن بعضها معنوى كامن فى النفوس وبعضها مادى واضح للعيان .

وحقيقة أن الجماعات البشرية تتشابه فى كثير من السمات الأساسية فى تكوينها ، وأن التجربة الإنسانية ملك مشاع ينبغى للجميع أن ينتفعوا به على السواء ؛ ولكن يجب أن ننظر وراء هذا إلى الاختلافات التى لا بد منها بين شعب وشعب وبين بيئة وبيئة ؛ فالمجتمع الواحد كالجهاز الواحد يدور بنظام طالما كانت أجزاؤه متناسقة ، فإذا استبدلت بقطعة منه قطعة أخرى من غير طرازه فإنه يختل أو يقف ، ولو كانت القطعة البديلة أنفس وأجود

وكل انحراف ولو ضئيل فى ظروف مجتمع عن مجتمع كفيل بفشل المشروعات الاجتماعية التى تنتقل من أحدهما إلى الآخر . فالاختلاف فى درجة الرخاء العام ، أو فى توزيع الثروة ، أو فى درجة التقدم العلمى ، أو فى التكوين التاريخى ، أو فى الرواسب الوجدانية ، أو فى البيئة الطبيعية ، أو فى نوع العمل ، أو فى توزيع السكان على الحرف . . . إلى آخر الاختلافات التى لا تنتهى كفيل بالاحتراس الشديد ، والاحتياط المفرط عند اقتباس مشروعات الإصلاح .

وقد يخفق مشروع إصلاحي و ينجح آخر في شعب من الشعوب ، ويكون المشروع الفاشل أفضل وأرقى من المشروع الناجح ، لأن هذا الشعب مستعد للانتفاع بالمشروع المفضول ، غير مهيء للمشروع الأفضل ، كالساعة التي تدور بمدول رخيص لأنه من "، ركنها" ولا تدور بمدول ثمين غير متفق مع طرازها .

ولقد كانت هذه غلطتنا الكبرى يوم اقتبسنا حاسما وتشريعاتنا وقوانيننا من القانون الفرنسي والدستور البلجيكي والتشريعات الانجليزية وسواها . وهي الغلطة التي لا نزال نتج فيها لأننا لم نعد قادرين على الرجوع عنها .

والذين قرءوا كتاب " يوميات نائب في الأرياف " للأستاذ "توفيق الحكيم" يدركون مقدار السخرية البادعة من المفارقات الحية الصارخة بين عقلية القانون وعقلية الشعب يطبق عليهم . ولا أستطيع أن أنقل هنا فصولا كاملة من هذا الكتاب ، ولكني أدهش كيف مر هذا النقد دون أن يحدث تعديلا أصيلا في عقلية التشريع المصري ؟ !

وقد كانت هذه غلطتنا كذلك يوم أقمنا أساس ثقافتنا العقلية والروحية على مناهج فرنسية أو انجليزية في مدارسنا ، دون أن نفصل هذه المناهج عن قلب الأمة المصرية وتاريخها وديانتها ، ومقوماتها الاجتماعية والعقلية والروحية ، وعلى مطالبها الاقتصادية والعمرانية ، فكانت ثمرة هذا الاقتباس التقليدي هي أولا : " برج بابل " العقليات المختلفة التي تضمها مصر اليوم في جيل واحد . وهي ثانيا الاختلال بين مطالب السوق وبين أنواع الدراسة ، ذلك الاختلال الذي نشأت عنه أزمة التعطل والتزاحم على الوظائف الحكومية . فالمشاهد أن هناك صناعات وأعمالا في السوق لا تجد المتخصصين فيها من خريجي المدارس فتستخدم سواهم ممن علمتهم التجربة والممارسة ، بينما توجد دراسات في المدارس لا مقابل لها في الصناعات والأعمال فلا يجد المتخرجون فيها محلا لاستخدام ما تعلموه .

وأخيرا جدا عرفنا أن التاريخ المصري والديانة الإسلامية ركنان أساسيان في شخصيتنا القومية فأخذنا نعمل على إبرازهما في مناهجنا المدرسية . وأخيرا جدا كذلك عرفنا أن مناهج المدارس يجب أن تطابق الحاجات العملية في السوق ، ولا زلنا نحاول التوفيق بينهما ولكنا لم نفكر في استخدام الإحصاء الدقيق الذي يكشف لنا عن قواعد هذا التوفيق !

وكانت هذه غلطتنا يوم صنعنا كل شيء ، ويوم نصنع كل شيء كذلك ! فنحن ندعو إلى السخرية حقا أن نحاول التحضر على طريقة القرود ، ولن نتحضر على هذه الطريقة كلما حطرنا أن نخطو خطوة في الأمام ، كأنه من المحرم أن نستلهم طبيعتنا وبيئتنا وتاريخنا وضرورتنا أي تفكير أو تحضير .

والأمم الحية تتقارض الحضارات وتتبادل التجارب ، ولكنها تطبعها بطابعها ، وتتمتع بحرية الاختيار والتعديل فيها ؛ أما الذين يحاكون القرود فلن يتحضروا ولن يرتقوا ولو اقتبسوا أرقى الحضارات .

والمقياس فى هذا هو الاختراع والابتكار ، فالأمة التى تملك حرية الاختيار والتعديل والتنويع تخترع وتبتكر وتضيف شيئا جديدا إلى تراث الإنسانية ، أما الشعوب المقلدة فتبقى هكذا مقلدة ، لأن القردة تقلد ولا تبتدع !

فيجب إذن أن نخلص من لعنة التقيد فى مشروعاتنا الإصلاحية الاجتماعية على وجه الخصوص ، وأن نستق هذه المشروعات من البيئة المصرية بعد دراستها دراسة وافية ، دون التأثر بما هو متبع فى بلد آخر قد يختلف عنا فى نشأته التاريخية أو مقوماته الاجتماعية أو بيئته الطبيعية ، أو توزيع ثروته وسكانه ، أو نسبة المتعلمين فيه . . .

يجب أن تكون لنا حرية البحث والتجربة ، واستقلال التفكير والاتجاه . وتلك الحرية وهذا الاستقلال ، لا يمنعان من الانتفاع بمجهودات الشعوب التى سبقتنا فى الإصلاح الاجتماعى .

ونحن خليقون أن نجمع بين الاستقلال فى الرأى والانتفاع بتجارب الآخرين إذا أخذنا بوسائل البحث وطرائق التفكير التى ثبتت صلاحيتها ، دون أن نأخذ المشروعات الجاهزة التى انتهت اليها الأمم الأخرى

مثل ذلك أن كثيرا من الشعوب الأوربية والأمريكية اتخذ الإحصاء الدقيق وسيلة للمشروعات الإصلاحية ، بل وسيلة لجميع المشروعات ، فلا ضير علينا فى اتخاذ هذه الوسيلة ولا مطعن فى استقلال تفكيرنا حين ننتفع بها ، أما مشروعات الإصلاح المترتبة على نتائج الإحصاء فهى التى يجب الاستقلال فيها ، لأنها خاضعة للظروف المحلية فى كل شعب من الشعوب .

* * *

والآن ننتهى الى نتيجة من هذا الحديث : هى أن البيئة المصرية يجب أن تتهما مشروعات الإصلاح الاجتماعى ، وأن خير وسيلة لأن تلهما هذه البيئة مشروعات مناسبة هى الإحصاء الدقيق . وأن نقل المشروعات الجاهزة عن أمم الغرب أو الشرق عبث فارغ وجهد ضائع ، قبل أن يثبت الإحصاء وتدل التجربة على أن الظروف هنا وهناك متشابهة .

والإحصاء يجب أن يشمل كل شىء فى مصر . يجب أن يشمل بيان الثروة العامة وعدد السكان ، وتوزيع الثروة وتوزيع السكان ، كما يشمل توزيع الثقافة والصحة والعمل والحقوق والواجبات . فالواقع أن هناك خللا لا نماراة فيه فى توزيع هذه الأشياء جميعا ، وأنه لا توازن بين الأعباء الملقاة على مختلف الكواهل . وإيجاد هذا التوازن هو أساس كل إصلاح يرجى له النجاح .

إحصاء الثروة ومواردها ، وإحصاء السكان ووسائل المعيشة ، وإحصاء المرضى وأنواع الأمراض ، وإحصاء المتعلمين ودرجات التعليم ، وإحصاء الحرف والمشتغلين بها ، وإحصاء المحتاجين للعناية ووسائل هذه العناية .

الميزانية العامة للموارد والمصادر فى مختلف نواحى النشاط ، للمطلوب والموجود من كل شىء ..... هى التى تنير لنا الطريق ، وتكشف عن حقيقة ثروتنا العامة ، وتبين لنا الممكن والمستحيل ، وتنقذنا من الإفراط والتفريط على السواء .

ومما لا شك فيه أن الإفراط فى آمال عريضة لا نستطيع تحقيقها خطر كالتفريط فى تحقيق آمال قابلة للتحقيق . ولكن ماذا غير الإحصاء يستطيع أن يرشدنا الى هذا وذاك ؟

كيف ننفذ سياسة الملاجئ مثلا قبل أن نعرف عدد اللاجئين وندرس أسباب حاجتهم إلى الالتجاء ونتبين مدى قدرة الدولة والأمة على كفالتهم ، وننأكد من حقيقة إنتاجهم داخل الملاجئ وخارجها . . . إلى آخر هذه الاعتبارات ؟

كيف نحاول معالجة مشكلة البطالة ، قبل أن نحصى عدد العاملين والمتعطلين ونوع كفاياتهم فردا فردا ، ثم نحصى حاجة المطلوب منهم فى مختلف دوائر الأعمال ، ونعرف حاجة السوق للانتاج ، وأثر هذا الانتاج فى الثروة العامة . . . الى آخر هذه الاحصاءات ؟

كيف نضع الأسس لتفريج أزمة الزواج ، قبل أن نتبين حقيقة هذه الأزمة بالرجوع إلى إحصاء الذكور والإناث ، والظروف الاقتصادية والاجتماعية التى تتحكم فيهم وعدد المطلقات وأسباب الطلاق وعدد الأرامل وبواعث الترمل ... إلى نهاية هذه المعلومات ؟

وهكذا فى كل ناحية من نواحى الحياة ... ... .

وفى اعتقادى أن هذه هى المهمة الأولى لوزارة الشؤون الاجتماعية ، وأن خمسة أعوام بل عشرة تنقضى فى هذه المهمة ليست بالزمن الطويل . وهى فترة يجب أن تستنفدها هذه الوزارة الناشئة فى الإحصاء والتجارب ، قبل أن تقدم على أى مشروع مستعجل لم تستوف بحثه ولم يعتمد على الإحصاءات الدقيقة ، التى تحدد نوع المشروعات ومداها ، وتبين وسائل تنفيذها وموارد الانفاق عليها .

فإذا قدر لهذا الرأى أن يؤخذ به ، فله عندى تكملة لا بد منها ، ولا نفع له بدونها : إنى أسيئ الظن بالمشروعات والاقتراحات التى تتخذ هنا فى مكاتب القاهرة بين الأوراق الصامتة . تلك المشروعات الخيالية التى لاتتفق مع الحالات المراد علاجها هنالك فى الريف البعيد أو فى الأوساط الفقيرة .

وكم قرأت أو شاهدت مشروعات و إرشادات تدعو إلى الضحك مما وضع هنا فى المكاتب المجهزة بالمدافئ الكهربائية فى الشتاء والمراوح الكهربائية فى الصيف ، و بين أقداح القهوة والمرطبات وعلى ضوء تقريرات ومشروعات أوربية أو أمريكية !

قرأت مرة إرشادات صحية موجهة إلى فلاحين ليحلبوا اللبن حلبا صحيا جاء فيها :

( ١ ) يجب أن يكون المكان الذى يحلب فيه الماشية وما يجاوره نظيفا جيد الإضاءة والتهوية تدخله الشمس وفضاء بكمية كافية .

( ٢ ) يجب أن يكون الحيوان نظيفا وضرعه مغسولا جيدا بالماء والصابون هو والحلمات بمنشفة جافة نظيفة قبل الحلب .

( ٣ ) يجب على الحلاب قبل أن يبتدئ فى الحلب أن يلبس ملابس نظيفة ويغسل يديه جيدا .

( ٤ ) يجب رفع اللبن بعد الحلب مباشرة وترشيحه بمرشح خاص للبن وإذا لم يتيسر ذلك فيمكن ترشيح قطعة نظيفة من القماش .

( ٥ ) تشطف الآنية التى يحلب فيها اللبن بالماء وتعقم بالبخار وإذا لم يتيسر البخار فتغسل مرة أخرى بالماء المغلى المضاف إليه الصودا .

( ٦ ) أقمشة الترشيح والفوط المستعملة فى تجفيف الضرع يجب غسلها جيدا وتعقيمها وذلك بالغلى بعد استعمال كل مرة .

وقد بلغت هذه الإرشادات الصحية ست عشرة مادة ، وهى مثل جيد للتفكير المترف على المقاعد الوثيرة بين حفيف المراوح الكهربائية وبرد الشراب المثلج فى مكاتب القاهرة السعيدة .

أما الريف الحزين الكئيب البائس المحروم فلا صورة له ولا ظل فى هذه الإرشادات . وذلك مثل الكثير من اقتراحاتنا ومشروعاتنا فى الإصلاح الاجتماعى !

إن مشروعاتنا الإصلاحية لا يمكن أن تكون حية وأن تضمن لها الحياة إلا إذا وضعت على مصاطب الريف وبين أكواخ الفلاحين والعمال ، وإلا إذا كتبت بمداد من العرق والدم والدموع فى هذه الأوساط المنبوذة التى لا يعلم واضعو المشروعات عنها شيئا .

هنالك حيث يعيش الفلاح ثلاثين قرشا فى الشهر - فى أحسن حالاته — وحيث لا توجد المنشفة ليجفف بها وجهه لا ليجفف بها ضرع بقرته . بل حيث لا يوجد الماء النظيف الذى يغسل به عينيه فضلا على الماء المغلى المعقم !

هنالك فى هذا الجحيم الذى يصطلى فيه الفلاحون والعمال يجب أن تنضج المشروعات وتدرس القوانين ، وفى تلك الباءات والكهوف والجحور ينبغى أن تفرخ الآراء والاقتراحات . أما فى مكاتب القاهرة ، وبين صحيح سيارات الفخمة وسماط العمارات الشاهقة فكل تفكير لخيالى وكل اقتراح مثالى ، كما يشرع سكان الفردوس لسكان الجحيم !

* * *

ينبغى إذن أن تكون لوزارة الشؤون الاجتماعية فى خلال فترة البحث والإحصاء خلايا متفرقة فى الريف وأحياء العمال ، تتخذ مقرها هنالك وتندس فى هذه الأوساط ، وتعيش

عيشتها وتمارس آلامها وآمالها ، ثم تكتب التقريرات وتقترح المشروعات . وفى أثناء ذلك كله تقوم بالتجارب العملية على مثال ما ذكره " الدكتور أحمد حسين " مدير إدارة الفلاح فى مقال له بعدد يوليه من مجلة الشؤون .

وذلك — ولا شك — تكاليف ثقيل ، ولكن ينبغى أن يقوم على التطوع والتضحية إن أمكن وإلا فيجب أن يقوم على التجنيد الإجبارى لأعضاء هذه الخلايا الأساسية .

وقبل أن تنبث هـذه الخلايا وتقوم بواجبها كاملا عدّة سنوات ، وقبل أن يكون لوزارة الشؤون الاجتماعية من المـوارد ووسائل البحث ما يمكنها من هـذا العمل ، يجب ألا تقدم على مشروعات مرتجلة ، ويجب كذلك ألا تلام على تقصير أو إهمال .

وخير لهذه الوزارة وللأمة معها أن تقضى هذه السنوات فى الدرس والبحث وفى إجراء التجارب وجمع الاحصاءات ، من أن تلهبها بالاستعجال فى مشروعات غير مدروسة ولا مستوفاة ، تضيع النفقات فيما سدى ، ويتبين بعد فوات الأوان أنها غير صالحة للبيئة ولا متمشية مع الظروف .

وفى سنوات الحرب قد تعجز الميزانية عن إمداد هذه الوزارة بنفقات المشروعات الكبيرة ، وليس هذا شرا كله ، فقد تكون هذه الأزمة باعثا على التريث والبحث المستفيض ، فإذا تحقق ذلك وأخذت منذ الآن فى القيام بالاحصاءات والتجارب لم تكن هذه الفترة بالفترة الضائعة فى عمر الوزارة الناشئة التى لا بد أن تنمو وتكبر على مدى الأيام .

سيد قطب

---